

الاختلاف في فاصلة كان ينبغي القول ولا صلح ان يدور كل منها فصلا في قسم
 الصحيح على الصحيح لانها لا تتصل الا بالشيء وان كان بعض ما يلزم تعليلها كما علم بانها
 سهلت في ثلاثين من كل طرف فيس من ذلك فانقسم كل المقنوم الى اجزاء متساوية عددها
 احد المقنوم عليه وهي ما تقسمه عدد على ما يربطه والخاص واحد ابدأ وما قسمه عدد
 اقل منه والخاص اكثر من واحد ابدأ وما قسمه عدد على اكثر من الخارج كسرا ابدأ ولا عمل
 القسم الاول وما القسم الثاني فهو قسمه الكثير على القليل وفيه طرف منها ان طرح المقسوم
 عليه من المقنوم مرة واكثر بحيث يبقى اقل من المقنوم عليه فهو قسمه منه ومنه قسم المقنوم
 مرات السطحي الجواب وان بقي اقل من المقنوم عليه فهو قسمه منه ومنه قسم المقنوم
 الحاصل في عدة مرات الا السطحي يحصل الجواب فلو قيل ان قسم ما به وعشرين على اربعة
 وعشرين فطرح الاربعة والعشرين من ما به وعشرين فبقي المائة منه فبقي فعدد
 مرات الاصلح طوي حضي الجواب ولو قيل ان قسم ما به وثلاثين على اربعة وعشرين
 فنجد المرة الخاصة بين المشره وهي اقل من الاربعة والعشرين فبقي منها ثلثيها
 ورسد ما قسمه لخرج مرات الطرح فيكون الجواب خمسة ورسد ورسد ولو اردت
 قسمه الف على اربعة وعشرين وطرح الف بالاربعة والعشرين فبقي الف بعد
 المرة الحادية والاربعين ستة عشر فبقي من الاربعة والعشرين ثلثين فالجواب
 احد واربعون وثلثان وعشرون ان تقسم واحد على المقنوم عليه فبقي ثلث من المقنوم
 ثلث من المقنوم فالواحد من الاربعة والعشرين ثلث من ثلث ثلث من الما به والعشرين ٢
 يكون خمسة اثلث فربع الما به والثلثين يكون خمسة ورسد اثلث من الالف
 يكون واحد واربعين وثلثين وهو الجواب في الما به الثلاث وما القسم الثاني
 فهو قسم الدليل على الكثير وتقال له نسبة وتسمية اربعين وثمنا طرق سطر طريق الخ
 ان تنظر في المقنوم عليه ما ان يكون اولها ما ان يكون مركبا والاول فاقم بقسم
 من ضرب عدد في عدد والمركب خلافة فان كان اولها ما ان يكون مستظفا واحدا
 ان يكون اهم فالنظر ما امكن التغيير من نسبة الواحد اليه فحينئذ يعرف لفظ الجزيئين
 وان ضم خلافة فان كان مستظفا وهو مختصر في اربعة اعداد فقدر الايمان والذلا
 والخمسة والسبعة ما تشبيهه منه سهله فلو قيل ان قسم واحد على اثنين او ثلاثة او

حسب

او خمسة اربعة ما الجواب نصف اثلث او خمس او سبع ولو قيل ان قسم اثنان على ثلاثة او خمسة
 او سبعة ما الجواب ثلثان او حشون او سبعة فتنسب ذلك وان كان اهم نسبت اليه القليل
 بلفظ الجزيئين بنوعين من فلو قيل ان قسم واحد على واحد عشر ما الجواب جزء من احد عشر جزءا
 من الواحد او اقله سبعة على ثلاثة وعشرين ما الجواب سبعة اجزاء من ثلاثة وعشرين جزءا من الواحد
 فهذا حكم الاول بقسمة وان كان مركبا في اقل من اضعافه التي تركب منها وطريق العمل بدكونه في
 كس الحساب فلا تسهل بها لان باب الحساب كما ذكرنا من الشيخ ذكره في كتب القواعد ليس في
 محله واذا اطلت في اضعافه فانظر في المقنوم فان كان واحدا قسمه من كل صلح واصرف الاسما
 الحاصلة بعضها الي بعض مقدما الاكبر فالأكبر كما هو معلوم عند طبع فان كان فهو المطلوب
 فلو قيل ان قسم واحد على ما به وحسب ما ضلح الما به واختمه كما ذكره الحساب لانه رخصه وسهله
 في اقله انما هم سم الواحد من الثلاثة يكون الثلث من خمسة يكون خمسة اربعة واصرف
 الاسما بعضها الي بعض ما الجواب ثلث خمسة سبع وان كان في الما به اقل من كل صلح فبقي من اجزاء
 والا في ان تقسم من اقلها رسم واحد من كل من باقية واصرف الاسما بعضها الي بعض فلو قيل
 ان قسم اثنين على ما به وحسب قسم الاثنين من الثلاثة يكون الثلثين رسم واحد من الثلث يكون
 خمسة ومن السبعة يكون سبعة ما الجواب ثلثان خمسة سبع وان كان كما ذكره الاصلح فطرح نظيره رسم
 واحد من باقية واصرف الاسما كما علمت فلو قيل ان قسم ثلاثة وعشرين على ما به خمسة
 فطرح في الاول الثلاثة في الباقي خمسة في الثالث السبعة رسم واحد في الما به الثلاثة
 من كل من الضلوع من الباقيين ما الجواب خمسة سبع اثلث سبع اثلث خمسة وان كان
 مركبا من ضرب بعض الاضلاع في بعض فطرح نظيره تركب منه رسم واحد من باقية
 فلو قيل ان قسم خمسة عشر واحد وعشرين او خمسة وثلاثين على ما به وحسب في الاول تركب
 من ثلاثة خمسة والثاني من ثلاثة في خمسة والثاني من ثلاثة في سبعة والثالث من خمسة في
 سبعة فاقطع ثلاثة وحسب في الاول يبقى سبعة فاسم الواحد منها سبع وهو الجواب واستقل
 ثلاثة وسبع في الثاني يبقى خمسة فاسم الواحد منها خمسة هو الجواب واستقل خمسة وسبعة في الثالث
 يبقى ثلاثة واسم الواحد منها ثلث وهو الجواب وان كان المقنوم غير ما تقدم جميعه ما قسم على
 احد الاضلاع كان جمع قسمه عليه فطرح واقسم الخارج على الضلع الذي بعده فان جمع قسمه
 عليه فطرحه ايضا ولا تزال تنحل حتى تنسب الخارج اخر من اخر الضلع من المطلوب بعد ان